«الرصيد السكاني لدول الخليج العربية»

إصدار : مركز الوثائق والدراسات الانسانية

جامعة قطر - ١٩٨٢م

تـأليـف

د. حسـن الخيـاط

- مراجعة -

كـلثم علي الغـانـم

«بسم الله الرحمن الرحيم»

مدخـــل :

أي باحث يحاول دراسة المجتمعات الخليجية سواء كان ذلك في ضوء المحكمات النظرية التي لا يشذ عنها معظم الباحثين ألا وهي التطور والتغير والتي تحكمها وجهة النظر التقدمية في معظم الدراسات ، سيواجه عند دراسته للمجتمعات الخليجية بعاملين أساسيين يحددان في الغالب وجهة الدراسة وأسلوب معالجتها وهما النفط والهجرة . الأول كسبب والثاني كنتيجة ودور كُلٍّ من هذين العاملين في تحديد الجوهر والشكل والحركة في المجتمعات المعاصرة في المنطقة وبالذات الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية . حيث سيطرة فكرة التغير والتطور على معظم الدراسات التي أجريت على دول الخليج العربية حيث أرجعت معظم التغيرات التي طرأت على تلك المجتمعات إلى السببين المذكورين سابقاً ، هذا على الرغم من وجود عناصر أخرى جوهرية ساعدت على تحديد مسار تلك المجتمعات وساهمت في تشكيل أنساقها ونظمها .

على هذا الأساس فان تحديد العامل الاقتصادي المتمثل في دور العائدات النفطية في تشكيل الحركة الاقتصادية في المنطقة وآثارها العامة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية لا يكفي ، وكذلك الوضع بالنسبة لعامل الهجرة . هناك عوامل أخرى تساهم بشكل فعال في تحديد مسار المجتمعات سواء في تشكيل النمط الاقتصادي السائد أو الوضع الاجتماعي السياسي والثقافي العام . تلك العوامل التي لا يمكن تجاهلها والتي من أهمها النظام الاقتصادي الدولي والذي له دور كبير في تشكيل الحركة العامة في المنطقة سواء كانت اقتصادية أو سياسية وآثارها المترتبة على الأوضاع الاجتماعية والثقافية وحركة المجتمع بشكل عام .

ان ارتباط الوضع الداخلي في المنطقة بالتطورات العالمية نتيجة التبعية الاقتصادية والسياسية له دور كبير في تحديد مسار المجتمعات الخليجية . فالاشارة إلى هذه النقطة تأتي من منطلق اغفال معظم الباحثين لها ، وهذا لا يعني اغفالنا للعوامل الأخرى الكثيرة والتي ذكرتها الدراسات الأخرى كضآلة الحجم السكاني والحاجة إلى الأيدي العاملة المدربة ، نتيجة تزايد مشاريع التنمية وبناء الهياكل الأساسية ، فبرزت ظاهرة الهجرة الوافدة التي كان لها انعكاساتها على الأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية ، هذا وعلى الرغم من أن الإشارة إلى قضية التبعية تعتبر قضية قديمة نسبياً ولكنها في الواقع عولجت بطريقة مبهمة وغير واضحة في كثير من الأحيان .

هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تساهم بشكل فعال وان لم يكن دورها بارزاً على السطح ولكنه يسكن أعماق المجتمع الخليجي ، ويعتبر محركاً معنوياً لا تصل إلى أهيمته عوامل معنوية أخرى ، ألا وهي عوامل التراث الديني وروح الإسلام المتمكنة في الإنسان الخليجي والتي تطبع الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بطابعها . ان لهذه المجتمعات شكلها المميز وطابعها الخاص بها .

ومع ذلك فان معظم الدراسات التي أجريت على المنطقة اهتمت بشكل خاص بالنفط كعامل أساسي في معظم التغيرات التي اجتاحت المنطقة وللحق فان لاكتشاف النفط وتدفق عائداته المالية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنطقة الدور الأكبر في ولوج تلك المجتمعات مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر . لقد اختصر اكتشاف النفط عقود عديدة من مراحل تطور هذه المجتمعات .

وما يلي مراجعة ومناقشة لاحدى الدراسات التي اهتمت أساساً بدراسة تطور الحجم السكاني في المنطقة وارتباط ذلك بتدفق عائدات النفط والنهضة العامة التي واكبت ذلك . وهي الدراسة التي أجراها د. حسن الخياط حول الرصيد السكاني لدول الخليج العربية والتي هي من اصدارات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر عام ١٩٨٢م .

قدم البـاحث لدراستـه موضحاً ان فكرتها لم تكن ارتجالية وإنما نابعة من مشاهداته ومعايشته لأحداث هذه المنطقة وبأن هذه الحشود البشرية الوافدة إنما تمثل ثمناً للطموح الخليجي ونمو حياة الوفرة والنهضة الشاملة ، والتي ولدت تلك التحـولات الجذرية في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية مما أدى إلى تضاعف فرص العمل . وبما أن تلك الدول تعاني أساساً من نقص مريع في الأيدي العاملة فقد تدفقت على المنطقة هجرات وافدة أدت إلى تغيير كامل في التشكيلة الـديمـوغـرافية حيث طغت الشرائـح السكانية الوافدة على الشريحة الوطنية . ونتيجة لهذا الوضع غير المتوازن فان الحاجة ملحة لدراسات تقويمية وتحليلية للواقــع الجـديد . وذلـك أمـلاً في رسم قاعـدة لسياسـات سكـانية واسـتراتيجيات تضمن للمنـطقـة سيادتهـا وأمنهـا واستقرارها وأصالتها العربية والإسلامية ، ويشير إلى أن دراسته جاءت من منطلق الإسهام في بلورة موقف سكاني تجاه هذا التحدي الجديد .

هذا وتقع الدراسة في عشرة فصول ، تبدأ في فصلها الأول بمقدمة شاملة عن مبررات اختيار الـرصيد السكـاني كمـوضـوع لها ولـدول الخليج العـربية بالذات ، وتنتهي في فصلها العاشر والأخير بتقديم صورة عما سيكون عليها واقع سكان المنطقة في نهاية القرن ، مما قد يساعد في رسم سياسات سكانية هادفة تساهم في تنمية الموارد البشرية لدى دول الخليج العربية . ولقد استهدف الفصل الثاني عرضاً موجزاً عن الخلفيات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لدول الخليج العـربية موضـع الـدراسة والتي شكلت قاعدة عريضة نحو فهم أفضل لواقع الرصيد السكاني ومستجداته المستقبلية . أما بالنسبة للفصول السبعة الأخرى فانها تنقسم بين موضوعي السكان والعمالة ، فقد ناولت الفصول التي اهتمت بمـوضـوع السكـان كلاً من الحجم والنمو والتركيب العمري والنوعي وأنماط التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي للسكان ، والهجرة الوافدة إلى المنطقة ، مصـادرها وخصائصها العامة . بينما ركزت الفصول التي اهتمت بالعمالة على

حجمها وتصنيفها إلى مواطنه ووافده ، وأبرزت توزيعاتها المهنية ومستوياتها الفنية ومصادر العمالة الوافدة العربية والأجنبية . هذا ولقد خصص فصلاً كاملاً لتقويم الآثار التي ترتبت على إغراق المنطقة بأفواج الوافدين من السكان وقوة العمل . كما تحتوي الدراسة على ٣١ خارطة وشكلاً بيانياً و٦٩ جدولاً .

ونجد أن أهمية دراسة موضوع السكان في دول الخليج العربية تكمن حسب وجهة نظر المؤلف في العواقب اللاإيجابية التي تفرزها المشكلة السكانية على مستقبل مسيرة الحياة في غياب سياسات سكانية هادفة .

ويربط المؤلف بين الرصيد السكاني من جانب وقضايا التخطيط والتنمية من جانب آخر وذلك على أساس أن السكان يشكلون الركزية الأساسية لحياة المجتمع وتطوره . وبذلك فان دول الخليج العربية هي أحوج ما تكون إلى قيام درسات حول الرصيد السكاني تمكنها من رسم سياسات سكانية بغية الافادة المثلى من طاقاتها البشرية . وعلى هذا الأساس فان أهم ركيزتين تقوم عليهما دراسة من هذا النوع وفي ضوء الواقع العام لدول الخليج العربية ، هما النفط كعامل اقتصادي أساسي ، والهجرة بأشكالها المختلفة ، وأهمها الهجرة الوافدة نتيجة ضخامة حجمها ، وتنوع مصادرها العرقية والثقافية وآثارهما على البنية السكانية في المجتمعات الخليجية .

لقد اهتم الباحث بتقصي الخلفيات التاريخية للظروف السكانية والاقتصادية للدول موضع الدراسة ، في محاولة منه لتكوين صورة شاملة وعامة حول الأوضاع التي كانت سائدة ورصد التطورات التي مرت بها تلك المجتمعات والظروف العامة التي واجهتها والتغيرات التي طرأت عليها خاصة فيما يتعلق بالأوضاع السكانية والظروف الاقتصادية لارتباطهما ببعض في كثير من الأحيان . فقام بعرض المعلومات التي تشير إلى وجود مستوطنات حضرية قديمة في المنطقة منذ حوالي سبعة آلاف سنة ، والتي أثبتتها الدراسات الأثرية والحفريات التي أجرتها

بعثات آثرية أوربية . واستند في مرحلة لاحقة إلى كتب المؤرخين المسلمين في تحديد القبائل التي سكنت المنطقة وهجراتها من قلب الجزيرة إلى الساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية .

يؤكد المؤلف على أن تاريخ المنطقة إنما يكمن في المواجهة الدائمة بين الإنسان الخليجي والظروف البيئية الصعبة والقوى العسكرية والسياسية التي لها أطماعها غير المشروعة في المنطقة . والدور الذي لعبته التحالفات القبلية في بسط السيطرة السياسية للقبائل القوية على المنطقة وتأسيسها لأنظمة الحكم التي لا زالت سائدة حتى يومنا هذا . وبأن التاريخ السياسي للمنطقة إنما نجم عن تباين واختلاف التحالفات القبلية من حقبة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر وأثر ذلك في ازدهار مراكز عمران وحكم معينة .

يلاحظ على الباحث أنه عندما تطرق لموضوع البنية السكانية السائدة وظروفها التاريخية خاصة فيما يتعلق بالتاريخ الحديث للمنطقة لم يشرح الأسباب التي أدت إلى قيام القبائل التي تسكن وسط شبه الجزيرة العربية بالهجرة إلى سواحلها . وعندما أشار إلى الرصيد السكاني أشار إلى القبائل الحاكمة أو التي أسست أنظمة حكم لها في هذه المنطقة ، وأشار إلى بعض التحالفات القبلية ودورها في تأسيس وتدعيم تلك الأنظمة ، وعلى ذلك فإنه لم يذكر القاعدة السكانية ككل ، وان كانت المهمة صعبة إلا أنه كان بالإمكان ذكر أهم القبائل في كل إمارة من حيث الحجم والقوة الاقتصادية . هذا بالإضافة إلى أنه كان من الممكن ذكر الجماعات الاثنية الأخرى والتي كانت متواجدة في تلك المنطقة وإن كانت لا تمثل أهمية كبيرة من الناحية السياسية والاجتماعية إلا أنها كانت جماعات مؤثرة اقتصادياً . ولم يتطرق إلى موضوع مهم جداً وهو الانقسامات المذهبية للجماعات السكانية (كالشيعة والسنة) ومناطق سكناها ، مما يساهم في رسم صورة أكثر وضوحاً للخريطة السكانية لشعوب المنطقة .

لقد شرح الباحث الأحداث التاريخية لتحركات القبائل في المنطقة (أو التحالفات القبلية والمنازعات بينها وبين القبائل الأخرى وتحركاتها العسكرية ان جاز التعبير) شرحاً ذا بعد واحد في أغلب الأحيان وهو الشرح السياسي معتمداً في ذلك على الكتب التاريخية التي في معظمها شروحات تاريخية سياسية مبتعداً عن التفسير العميق الشامل لمجريات الأحداث ، فإن كان للمناوشات القبلية دوراً واضحاً في حركات السكان إلا أنه كان من الأفضل شرح الأسباب الحقيقية وراء تلك المناوشات في فترات والتحالفات بين نفس القبائل المتنازعة في فترات أخرى . إن من أهم العوامل التي يمكن أن تساعدنا في التفسير هو إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته المصالح الاقتصادية في حركة القبائل السياسية والجغرافية . هذا بالإضافة إلى دور العوامل الاجتماعية والعرقية ، حيث نجد أن معظم التحالفات كانت تحدث في أحيان كثيرة بين قبائل ذات خط نسب واحد ، وان كان العامل الاقتصادي هو الأقوى والغالب حيث أن الخلافات في كثير من الأحيان تحدث بين أبناء العمومة نتيجة تعارض المصالح الاقتصادية . وعلى كل حال فان للعلاقات العرقية دوراً كبيراً في تحديد نوع التحالفات والتجمعات السكانية في المنطقة .

بعد المدخل التاريخي للسكان في المنطقة أبرز الباحث الأهمية الجغرافية للخليج العربي وأعطى صورة تفصيلية عن البيئة البحرية والبيئية الصحراوية وانتهى إلى أن تلك البيئتان الجغرافيتان قد رسمتا المسرح الجغرافي للجماعات البشرية وتفاعلتا معها ، وكانت الحصيلة هذا الميراث الحضاري والنمط الحياتي الذي سبق ثورة النفط . ثم استوفى تحليل البنية الاقتصادية وانعكاساتها على بنية المجتمع ككل . فعلى الرغم من أن ليس للموارد الطبيعية باستثناء النفط والغاز أهمية تذكر حيث لم تلعب الزراعة في المنطقة إلا دوراً ثانوياً جداً لقلة خصوبة التربة وندرة المياه السطحية . . إلخ . إلا أن النفط لم يستطع أن يلعب دوراً إيجابياً كاملاً في التنمية بكافة مساراتها . فلا زال البنيان الاقتصادي والاجتماعي يعاني

من سمات ضعف مشتركة ، وفي مقدمتها ضعف الهياكل الانتاجية وتوجه اقتصادياتها توجهاً استهلاكياً من خلال اعتمادها على الاستيراد من الخارج لكافة متطلباتها الحياتية . كما يأتي الرصيد السكاني في مقدمة المجالات التي تأثرت بهذه التحولات الاقتصادية . فقد تضاعف سكان المنطقة عدة مرات واختلفت تراكيبهم العمرية والنوعية . وبرزت أنماط جديدة للعمالة والأنشطة الاقتصادية .

وعلى الرغم من إشارة الباحث إلى أن النفط لم يلعب دوراً إيجابياً إلا أنه لم يتعمق في شرح الظواهر السلبية التي انعكست على المجتمع نتيجة ظهور النفط وتدفق عائداته سواء في بناءه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي هذا بالإضافة إلى أن تناوله لسمات الضعف الهيكلية في البناء الاقتصادي كان ذا جانب واحد حيث ركز على العلاقة بين شيوع النمط الاستهلاكي وضعف الانتاجية بشكل عام ، وأغفل عوامل أخرى مهمة منها القيم الاجتماعية السائدة والتي تأتي العصبية القبلية في مقدمتها هذا بالإضافة إلى وجود قيم معينة أثرت على ضعف الانتاجية بشكل عام هذا بالإضافة إلى حداثة المجتمعات نفسها وتأخر ظهور النظام التعليمي والبيروقراطي والسياسي .

هذا ويطرح الأستاذ الخياط التنمية الصناعية كأفضل أساس اقتصادي وأفضل البدائل . ويشير إلى أن هذا البديل له أيضاً مشكلاته ومحاذيره . بعضها عظيم الأثر خاصة المردودات ذات السمات الغير اقتصادية . فالمنطقة تواجه تغيرات سريعة تفوق قدرتها الاستيعابية على التكيف مع المشكلات المصاحبة لهذا النمو السريع . خاصة عملية التغير والتحول الاجتماعي . ويقول أنه على الرغم من ذلك فإن اتجاه التنمية الصناعية غير واضح المستقبل بالنسبة لدول الخليج العربية بشكل عام وذلك نتيجة عدم التخطيط الجماعي بين دول الخليج العربية . ثم ركز على نقطة هامة تشكل جانباً آخر له دوره في خلل القاعدة المادية للانتاج ألا وهو أسلوب الاستخدام الاقتصادي للعمالة المحلية والوافدة . حيث تشير الأرقام الى تدني القوة العاملة المحلية مقارنة بالوافدة في دول الخليج العربية

خاصة الإمارات وقطر والكويت . ان هذا الواقع يدلل دون شك على ندرة الموارد البشرية التي هي عماد تحقيق خطط التنمية الشاملة . وهناك خلل آخر في توزيع العمالة وهي أن نسبة عالية منها (تزيد على ٥٠ بالمائة) تتركز في قطاع الخدمات ، كما أن هناك توجهاً في العمالة الوطنية نحو قطاع الخدمات وفي مقدمتها الوظائف الإدارية ، وهو توجه غير انتاجي . وفيه تعميق لظاهرة البطالة المقنعة .

خلص إلى القول بأن تركيب العمالة يولد انطباعاً بأنه تركيب غير متوازن يغلب عليه الطابع غير الإنتاجي لصالح الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية . ويشير إلى أن سياسة استقدام العمالة الحالية غير مخططة ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالقدر الذي توحي به زيادة أرقام الوافدين . وعلى هذا الأساس فإن دراسة حجم ونمو الرصيد السكاني لدول الخليج العربية أو أية دولة أو منطقة تعتبر خطوة أساسية في عملية التطور الاقتصادي الاجتماعي . فتغير الحجم السكاني يؤدي إلى تغير حجم العمالة وهذا يؤثر في وتائر العمل والانتاج . فقام الباحث بإلقاء الضوء على تاريخ تطور الرصيد السكاني في المنطقة وتوصل إلى أنه لم تطرأ أي زيادات سكانية حتى منتصف هذا القرن بسبب سوء الأوضاع الصحية في المنطقة وشح الموارد الاقتصادية ، وفي ضوء مستويات المعيشة المتدنية فإن نسبة المواليد والوفيات كانت عالية مما جعل تغير حجم السكان ضئيلاً جداً . وركز في تفسيره عن أسباب ضآلة عدد السكان في فترة ما قبل النفط على التفسير الاقتصادي حيث يرى أن المنطقة كانت من الناحية الاقتصادية منطقة طرد للسكان بسبب شح مواردها الاقتصادية حيث كانت من أشد جهات العالم جدباً وأكثرها بؤساً وفقراً .

على الرغم من أن الباحث حاول اتباع النظرة الشمولية في تحليله للأسباب والظروف التاريخية إلا أنه أهمل جوانب كثيرة كان من الممكن أن تساعده في تقديم تفسيرات أكثر عمقاً . فعلى الرغم من شح الموارد الاقتصادية بشكل عام في

المنطقة نتيجة ظروفها الجغرافية والتي ساهمت في تحديد نمو حجم السكان إلا أن هناك مورداً اقتصادياً شكل محوراً عاماً للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أيضاً لسكان المنطقة وهو اقتصاد الغوص على اللؤلؤ والمتاجرة به . ولقد شكل هذا النمط الاقتصادي مصدر جذب في الواقع لكثير من القبائل النجدية نتيجة عدة ظروف اقتصادية وسياسية واجهتها أو نتيجة ازدهار عمليات استخراج اللؤلؤ وتجارته ، وحاجة هذه الصناعة إلى أيدي عاملة كثيفة . ورغم أن الدراسات التاريخية لم تركز على الأسباب الحقيقية لتلك الهجرات واستيطانها لسواحل الخليج في الكويت والبحرين وقطر وساحل عمان . إلا أن العامل الاقتصادي يعتبر هو العامل الأساسي في حركة تلك القبائل الجغرافية أو المكانية في المنطقة يليه العامل السياسي (أو المناوشات القبلية والتي كانت في أغلبها حول مصالح اقتصادية ، نزاعات حول مراعي معينة أو مراكز عمران مهمة كالأخوار والخلجان المائية الجيدة) إلا أن العامل الاقتصادي هو الأساس حيث انخرطت تلك القبائل بعد هجرتها من مناطق سكناها التاريخية في صناعة استخراج اللؤلؤ متآلفة مع نمط اقتصادي جديد يختلف كلية عن النمط السابق (اقتصاديات رعي الإبل والأغنام والتنقل معها وراء العشب والماء) الذي كانت تمارسه . أسلوب اقتصادي جديد بالنسبة لها له رؤوس أمواله وأدواته (حيث استبدل الإنسان البدوي الناقلة كأساس لتحركاته بالسفينة ، وقطيع الإبل أو الغنم كأساس لنظام الحيازة أو الثروة أو تراكم رأس المال برأس المال النقدي كأساس للتراكم) . لقد اعتمد الإنسان البدوي وتعامل مع أدوات جديدة واعتمد على قوته في العمل لقاء أجر مادي وهذا بخلاف النمط السابق . ومن ذلك نتوصل إلى أنه على الرغم من فقر المنطقة بشكل عام وضآلة حجم السكان في فترة تاريخية معينة إلا أن الهجرة التي قامت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من قلب الجزيرة إلى سواحلها كانت بسبب عامل الجذب الاقتصادي أساساً . ومع ذلك فإن ضآلة التراكم المادي لقطاع كبير من السكان ، حيث كان معظم السكان يعملون كأيدي عاملة لا تحصل إلا على أجر ضئيل لا يكاد يكفيها لإعالة أسرها ونتيجة النظام المالي

المتبع القائم على القروض أو السلف حسب اللهجة المحلية ، كان سبباً في عدم استيعاب المنطقة لإعداد جديدة من السكان هذا بالإضافة إلى أن سوء الأحوال الصحية وتدني مستوى المعيشة قد ساهم في عدم نمو الحجم السكاني في المنطقة .

ولقد شرح الباحث النشاطات الاقتصادية للسكان في تلك المرحلة ، والأزمة الاقتصادية التي واجهتها ما بين الحربين العالميتين نتيجة كساد تجارة اللؤلؤ الطبيعي نتيجة الأسباب المعروفة ، تلك الأزمة التي استمرت حتى الكشف عن النفط وتطور انتاجه وتصديره ليصبح في النصف الثاني من هذا القرن الأساسي في اقتصاد المنطقة . ونجد أن الباحث قد ربط التغير في الأوضاع الاقتصادية بالتغير في الأوضاع السكانية ويرى أن التغير لم يقتصر على التركيبة السكانية فقط بل ان النفط قد غير من التركيب العمراني والاقتصادي والاجتماعي والبشري بشكل عام .

هذا وان التغيرات الديموغرافية السريعة كان لها مردودات عميقة في التشكيلة السكانية في طليعتها ذلك النمو السريع والمفاجيء في اعداد السكان وما صحبه من تركيبة سكانية غريبة عن المنطقة ، حيث توافدت أفواج من الوافدين لا صلة لمجموعات كبيرة منهم بقومية المنطقة وتاريخها وتراثها بحثاً عن العمل والرخاء السريع . ويشير إلى أن النمو السكاني في المنطقة لم يتخذ المسار الطبيعي للنمو المتدرج الذي يسمح بمضاعفة حجم السكان خلال ربع قرن من الزمن وإنما تضاعف عدد السكان بمعدل مرة واحدة كل ١٠ سنوات في بداية النصف الثاني من هذا القرن ثم بمعدل مرة واحدة كل ١٥ سنة في السبعينيات ويرجع السبب في ذلك إلى فتح أبواب الهجرة الدولية لمواجهة الاحتياجات من العمالة الوافدة لسد النقص في متطلبات خطط التنمية الشاملة التي تمارسها دول المنطقة . هذا بالإضافة إلى دور الزيادة الطبيعية للسكان نتيجة تدني معدل الوفيات بينما ظل معدل المواليد مرتفعاً جداً نتيجة تحسن مستويات المعيشة وتطور

الخدمات الصحية وزيادة الوعي . وبما أن الشريحة الوافدة تشكل أكثر من نصف اجمالي السكان في كل من الامارات العربية المتحدة والكويت وقطر فانها قد أثرت في مستوى نسب النوع لاجمالي السكان فيها لتجعلها عالية جداً هي الأخرى قياساً بالمجتمعات ذات الظروف الطبيعية المستقرة . ويلاحظ استطراد الباحث في سرد البيانات والأرقام الاحصائية بالنسبة لهذا الموضوع . ولكي يعطي صورة أوضح قدم تشخيصاً لصور التوزيع المكاني للسكان والعلاقة بين انتاج النفط وشكل تلك التوزيعات . وأشار إلى أن ظاهرة التركز السكاني في عدد محدود من الحواضر الكبرى هي وليدة التاريخ المعاصر للنصف الثاني من هذا القرن وليست استجابة لتوزيع تاريخي . وعندما حاول القاء الضوء على عملية التحضر التاريخي لسكان المنطقة اعتمد على وجهة النظر الجغرافية في ذلك . فالإنسان الخليجي لم يعايش حضارة زراعية ، ولا تأويه سوى مستوطنات صغيرة على شكل قرى أو أسواق محلية ذات اقتصاد في بعضه زراعي رعوي محدود للغاية في مناطق الواحات ومواقع المياه الجوفية وأودية الصحراء . وفي بعضه الآخر نشاط تجاري مع الهند وشرق افريقيا ، وآخر له صلة بالغوص والصيد . ولكنه لا ينفي وجود شكل من أشكال التحضر وفق معايير ذلك الزمان والذي يصور شكلاً من أشكال التحضر التقليدي .

لقد أكد المؤلف بأنه على الرغم من وجود جدل بين الباحثين حول مفاهيم الحضرية والتحضر وعدم وجود حدود واضحة أو تعاريف متفق عليها فانه سيعتمد في بحثه على أن التحضر هو عملية تركز سكاني في مستوطنات حضرية ذات أحجام محددة . فالتحضر تبعاً لهذا التعريف ليس سوى عملية تغير كمي في الأحجام السكانية . ويصل إلى أن ظاهرتي الحضرية والتحضر في المنطقة الخليجية غير متلازمتان تاريخياً ومكانياً فتطور الحضرية والتحضر لم يتم بنسب وبسرعة متماثلة ، فالأرقام تشهد على أن دول الخليج تمر في تاريخها المعاصر بمرحلة من التحضر السريع لم يسبق لها مثيل على المستوى العالمي . ويشير إلى

أن ضابط الايقاع للعملية التحضرية هو إنتاج النفط وتصاعد معدلات إيراداته . ويصـل إلى أن الـطفـرة التي حدثت في عملية التحضر لم تحدث في عملية الحضرية . فهنـاك فاصـل زمني بينهـما فالـزيادة في الحجم السكاني الكمي لم تصاحبها نقلة نوعية في أسلوب الحياة ومعايشة القيم الحضرية .

ويرى أن مرحلة التحضر السريع هذه هي أكبر ظاهرة اجتماعية وعمرانية حصلت في التاريخ المعاصر للمدن الخليجية . حيث ارتبطت عملية التحضر بمشروعـات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية . ان التمويل النفطي قد اختزل عشرات السنـين من التحضر التدريجي المطرد . فبسبب انتقال سكان الريف والبادية إلى المدن نتيجة فرص العمل الحكومي والهجرات الوافدة الضخمة قد ساعد على تضخم المدن في المنطقة حيث ترتفع فيها درجة التحضر ، وتكاد تصل إلى أن يكـون جميع السكـان فيهـا حضريين . ومـع تطور المنشآت فإن النمو الحضري سيكـون ملازمـاً للتنمية . وهنا يثير تساؤلاً مؤداه هل سيستمر النمو الحضري في الحواضر الرئيسية أم تتخذ خطوات نحو توازن سكاني بإنشاء مدن جديدة وتطوير المستوطنات الصغيرة لتكفل استيعاب أعداد إضافية من السكان ؟

ثم يناقش المؤلف قضية توسع حجم المدن الكبرى في الخليج واستقطابها للسكان على حساب المستوطنات الصغيرة . ويصل إلى سلبيات هذا الأمر . فمع الأحجام الكبيرة يتعقد الجهاز الحضري ويختل التوازن بين وظائفه . ودائماً يقال بأن الموارد المادية والبشرية للريف هي وقود المدن الكبيرة وهذه الظاهرة تقود إلى تقسيم شائع بين المهتمين بشئون التحضر والذي بموجبه تقسم المدن إلى مدن منتجة وأخرى طفيلية . فالحواضر الطفيلية هي ما اعتمدت أساساً في مصادر قوتها ونموها واستثماراتها على الإقليم المحيط بها واتجهت في نشاطاها الاقتصادي اتجـاهـاً استهلاكياً وغير انتاجي ويشبهها بحواضر الخليج العربي التي امتصت موارد أقاليمها واستهلكتها وأفرغتها من محتواها البشري ووقفت حجر عثرة في طريق تقدم مستوطناتها .

هذا ولقد فات الباحث أن هجر المستوطنات الأخرى لن يخل بالعملية الانتاجية إذ أن النمو الحضري أو نمو المدن في العصر الحالي في المنطقة لا يعتمد على نمط إنتاجي في نشأته أساساً أو في ازدياد نموه فهي ليست مدناً استخراجية (كالمعادن) وليست مدناً تصديرية أو مدناً صناعية . انها مدن طفيلية أساساً لأنها تستفيد فقط من عوائد مادة إنتاجية لا تستدعي قيام مدن كبيرة الحجم . إذ أن عملية استخراج النفط من حقوله وتصديره لا تستقطب عدداً أو حجماً كبيراً من السكان بحيث يخدم السكان العملية الإنتاجية .

ان الحواضر الخليجية اتسعت ونمت لأنها مقر لصرف واستهلاك العائدات الضخمة لعملية الإنتاج الهامشية بالنسبة للسكان الذين لا يتصلون اتصالاً مباشراً بالأسلوب الإنتاجي . وعلى ذلك فإن هجر السكان للمستوطنات الأخرى إلى المدينة الرئيسية لا يضر بالعملية الإنتاجية خاصة إذا ما عملنا بعدم وجود الظهير الزراعي الذي قد يتأثر بعملية الهجرة الداخلية هذه . ومع ذلك فإن تركز السكان في المدينة الأولى يرهق كاهل الأجهزة الخدمية ويساهم في تعقد الحياة الحضرية .

يشير المؤلف إلى أن هناك عدة عوامل قد أفرزت النمط الحضري الخليجي بشخصيته وخصائصه المتميزة . وتلك العوامل تتباين في تأثيراتها مكانياً وزمانياً فلكل منها عصره في التأثير والتوجيه بحسب متطلبات واقع المرحلة التي يمر بها المجتمع . وهو يرى أن حضارة الحواضر الكبيرة في المنطقة حديثة في طابعها وخصائصها . انها وليدة حاضر هذا الخليج وليست نتاج أحداثه التاريخية الماضية . وكان العامل النفطي وراء الطفرة الحضرية الخليجية وذلك كمصدر للدخل ومصدر للتوظيف فنمت المدن الكبيرة كمدن خدمات نتيجة الهجرتين الداخلية والخارجية . والأخيرة هي المؤشر المهم في النمو الحضري في المنطقة . والتي افرزت وضعاً حضرياً جديداً حيث أصبح الإنسان الخليجي الحضري جزءاً من شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية ، علاقات قبلية وقرابية وعلاقات مع

الجيران وأصدقاء العمل . أي ظهور صور لعلاقات وقبلية تنتظم داخل اطار اجتماعي ثقافي متميز . ويرى أن الاتصال الخارجي قد غير مجموعة المفاهيم والقيم الاجتماعية والثقافية مما شجع على الانفتاح الاجتماعي واتساع دائرة الحراك الاجتماعي . ولم يشرح نوعية القيم التي تغيرت وكيف أدت إلى اتساع نطاق الحراك الاجتماعي هذا بالإضافة إلى أنه لم يشرح شبكة العلاقات الاجتماعية ونوعية التطورات التي طرأت عليها . ثم أشار إلى دور تطور التعليم في ظهور صراع بين القيم القديمة والحديثة وان هذا يسر التوسع الحضري وقيمه على حساب الريف والبادية وقيمها التقليدية . وعندما تطرق إلى ظاهرة تقسيم العمل كظاهرة اجتماعية لها آثارها في التحضر الخليجي أشار إلى أنها تشير إلى مستوى تحضري أعلى واستثماراً أفضل للموارد بما فيها القوة العاملة . ولقد كان بإمكانه أن يقدم شرحاً أعمق لظاهرة مهمة مثل ظاهرة تقسيم العمل لعبت دوراً كبيراً في تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة الغوص وتلعب الآن دوراً مهماً في تغيير التركيبة الاجتماعية العاملة والحياة الاقتصادية لكثير من السكان ، هذا بالإضافة إلى دور انتشار التعليم في نمو القطاع المهني وتنوعه وازدياد وتعقد مستويات تقسيم العمل وظهور ما يمكن أن نسميه بالحراك المهني وتطور المستويات الداخلية أو الاقتصادية لقطاع كبير من المتعلمين في العقدين الآخرين . كما أهمل عاملاً مهما ساهم في ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية وقيماً اجتماعية معينة حددت وضعاًجديداً لكثير من فئات المجتمع خاصة الوضع الاقتصادي ألا وهو ظهور أنماط اقتصادية طفيلية مثل نظام الكفيل والوسيط التجاري وتجارة العقارات والأراضي في مرحلة معينة من عملية التنمية في العقد الماضي كل تلك الأوضاع أفرزت واقعاً اجتماعياً واقتصادياً جديداً لفئات عديدة من السكان.

في نفس المجال يشير المؤلف إلى أهمية تطور وسائل النقل والمواصلات والتي في رأيه شجعت على الهجرات الداخلية والدولية الوافدة حيث سهلت وسائل

الاتصال بين الأفراد وبين مقار عملهم مما شجع على الانفتاح الاجتماعي واتساع دائرة الحراك الاجتماعي ونمو المدن إلى أحجامها الحاضرة . ولم يوضح كيف ان تطور الاتصال قد أدى إلى اتساع الحراك الاجتماعي . هناك اختصار في التحليل وطرح مبتور للقضايا .

بالنسبة للعامل السياسي فهو يرى أنه من الضروري أن تتركز النشاطات الادارية والسياسية في مدن رئيسية أصبحت فيما بعد محور النشاط الاداري والسياسي والاقتصادي . مما استدعى تنمية هذه المراكز وتسليط الضوء عليها خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات وأصبحت مناطق لجذب السكان الوافدين . ويشير إلى دور السياسات التقليدية نحو تحسين أحوال المدن وخاصة الكبيرة منها وإهمال باقي الأجزاء ، أما السياسات الحديثة المتطورة فإنها استهدفت توزيع الاستثمارات على مناطق أكثر لتسخرها في خدمة الاقتصاد وتنفيذ البرامج الحكومية الجديدة . ويرى أن هذا الاتجاه يخلق عدالة اجتماعية يؤدي إلى نمو حضري متوازن له مردوداته الإيجابية لصالح طبقات الشعب في كافة أرجاء الدولة .

ان محاولة الباحث توسيع نطاق البحث أو بالأحرى اتباعالنظرة الشمولية للظاهرة قد جعلته يطلق تعميمات كثيرة . ولم ينجح في تطبيق هذا المنهج (الشمولي) حيث نجده في أغلب تفسيراته لظواهر المجتمع المختلفة يرجعها إلى ظاهرة التحضر والنمو الحضري . وعلى الرغم من شمولية هذه الظاهرة أساساً لكل أبعاد المجتمع إلا أننا نجده عند التحليل يرجع دائماً إلى مقياس حجم النمو الحضري واستغلال طاقات الحيز الحضري وتطويره . فهو عندما يشير إلى العامل السياسي فإنه يلخصه في الدور الذي يمكن أن يلعبه في جذب السكان إلى المدن . وان من أهم الأدوار السياسية والتي يمكن أن تخلق عدالة اجتماعية هو الاتجاه نحو تحسين أحوال المدن الأخرى مما سيؤدي إلى توازن في الأدوار بين تلك المدن .

هذا ومن أهم الظواهر التي يرى المؤلف أنها جديرة بالبحث والدراسة وذلك لما لها من تأثير على الأوضاع العامة السكانية والاقتصادية هي ظاهرة الهجرة . ومن المهم تحديد حجمها ونمطها ومصادرها . فبما أن السكان المحليين أقلية فان الهجرة تعتبر مصدراً أساسياً في حجم السكان وفي دراستهم . ويجب أن نفرق بين الهجرة بشكلها العام (المؤقت والدائم) وبين العمالة الوافدة . وبما أن معظم الهجرة الوافدة هي من أجل العمل وفي ضوء حقيقة وجود القوانين والتشريعات التي حددت الهجرة (السماح بالدخول للوطن) بالعمل لفترة مؤقتة أو شبه دائمة (بالنسبة للبعض) فإن الهجرة من أجل الاستيطان محدودة جداً ونادرة . وعلى هذا الأساس فإن دراسة ظاهرة الهجرة وتحديد حجمها ونمطها ومصادرها يساعد في تحديد البنية السكانية العامة لمجتمعات دول الخليج العربية . ويلقي الضوء على كثير من فعاليات مجتمعات المنطقة .

يرى المؤلف أن العامل الديموغرافي كان عاملاً أساسياً في تشجيع الهجرة الوافدة وتنظيمها . فنتيجة لتنوع وتوسع المخططات التنموية تم تشجيع أنواع من الهجرة لتغطي النقص المحلي مما أدى إلى تدفق هجرات وافدة ذات قوميات وأديان ولغات وقيم حضارية واجتماعية متباينة وبهذا دخلت المنطقة عصر من الازدواجية السكانية . ثم يعرض لتاريخ تطورنسب أو حجم العمالة فيقول في البداية كانت الحاجة إلى اليد العاملة محدودة للغاية ثم بدأ إنتاج النفط وازدادت إيراداته ودخلت المنطقة في بناء هياكلها الأساسية فوجدت نقصاً مريعاً في العمالة كماً وكيفاً ففتحت الباب للوافد الغريب . ولقد فات المؤلف بأنه على الرغم من أن العمالة القديمة لم تستطع أن تغطي الاحتياجات الجديدة إلا أنها في الواقع كانت ذات ميزتين . الأولى : أنها عمالة وطنية محلية . والثانية : أنها أكثر التصاقاً بالأسلوب الإنتاجي الذي يعتمد عليه المجتمع في حياته اليومية وبدورة رأس المال في المجتمع ككل ، في حين أن العكس حصل في عصر النفط حيث العمالة على هامش العملية الإنتاجية ، كما أنها لا تتعامل مع دورة الإنتاج بشكل مباشر بل

عن طريق الحكومة ، والثاني أنها في غالبيتها وأحياناً أكثر من نصفها عمالة غريبة عن المجتمع .

يشير المؤلف إلى أن النمو السكاني قد تزايد بسبب الهجرة الوافدة خلال العقدين الأخيرين ووصل إلى نحو ثلاثة أضعاف الزيادة الطبيعية في كل من الكويت وقطر وأكثر من خمسة أضعاف في دولة الإمارات خلال العقدين الأخيرين . كما أن البحرين قد أخذت ترتفع بها معدلات الهجرة الوافدة في أواخر السبعينات زيادة هائلة . ويشير إلى أنه لا توجد هناك دلائل أو مؤشرات تنبىء بتوقف أو تراجع نمو الوافدين . فقد تضاعف العدد ثلاث مرات خلال عشر سنوات فقط مما جعل من المواطنين أقلية في بلادهم وربط بين نمو الشريحة الوافدة وبدء عمليات التنمية التي هي المؤشر لتزايد عائدات النفط . ومن الجدير بالملاحظة أن الدراسة أجراها الباحث قبل تراجع أسعار النفط والتي أثرت على خطط التنمية وتوقف كثير من المشاريع واتباع سياسة التقشف وبداية ظهور ما يعرف بالهجرة المعاكسة .

كما أن من وجهة نظره (أي المؤلف) فإن التباين الديموغرافي نتيجة الهجرة الوافدة من شتى الجنسيات قد أوجد مجموعة من التحديات والسلبيات. وان مثل هذا الخليط الديموغرافي والحضاري والثقافي لابد أن يحتوي ويوجه إذا ما أريد له أن يفرز نتائج إيجابية . وهنا يربط بين الخطط التنموية وبين تحديد الأهداف السكانية تحديداً واضحاً من أجل انجاح تلك الخطط الإنمائية الشاملة . فالسكان يمثلون في وقت واحد الأساس والوسيلة والهدف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهو يطلب وقفة تأمل وتقويم وتفكير ، وقفة ترسم صورة المستقبل الذي تريده المنطقة . وهو يرى أن ما ورد في فصول الكتاب يشكل القاعدة والأساس والمنطلق نحو تفهم ما يمكن أن تكون عليه المنطقة في عقديها القادمين . والمؤشرات والمتغيرات التي طرحت فيه هي مرتكزات لدراسة أبعاد ما

يكون عليه الرصيد البشري من السكان والعمالة واتجاهات ما يمكن أن تتخذه السياسات نحو تنمية هذا الرصيد والارتقاء له ليكون مؤهلاً لتحقيق الطموحات التي تسعى إليها دول المنطقة .